



توفير بيئة محفزة تسهم في تنمية شخصياتهم وتعزيز ثقتهم بأنفسهم

«شؤون القُصر»: «بادر ويانا» يجسد الحرص على توفير بيئة تعليمية وترفيهية متكاملة للأبناء خلال الصيف



مدير عام الهيئة العامة لشؤون القصر بالتكليف علياء الصقر خلال الزيارة



جانب من الطلبة خلال البرنامج

ويانا» يهدف إلى توفير فرص عمل للقصر المشمولين بالرعاية خلال الإجازة الصيفية، بالتنسيق مع بعض شركات القطاع الخاص والجهات الحكومية.

ومؤسسات القطاع الخاص، بما يعكس أهمية الشراكة المجتمعية في دعم الأبناء المشمولين برعاية الهيئة ورعايتهم.

تحقق الاستفادة المثلى من أوقات الفراغ، وتسهم في تنمية قدراتهم وصقل مهاراتهم من خلال برامج نوعية تنفذ بالتعاون مع الجهات الحكومية

لبنى الشافعي

أكدت المدير العام للهيئة العامة لشؤون القصر بالتكليف علياء الصقر أن برنامج «بادر ويانا» يأتي في إطار الحرص على توفير بيئة تعليمية وترفيهية متكاملة للمشاركين من الأبناء المشمولين بالرعاية خلال الإجازة الصيفية، بالتعاون مع بنك وربة ومركز عبدالله السالم الثقافي.

وقالت الصقر، في تصريح صحفي خلال زيارة ميدانية لأبناء الهيئة المشمولين بالرعاية المشاركين في البرنامج، إن هذه الزيارة تجسد حرص الهيئة على متابعة تنفيذ برامجها الصيفية ميدانياً، في إطار البرنامج الحكومي لحماية الأسرة، والوقوف على الأنشطة المقدمة للأبناء، بما يسهم في تنمية مهاراتهم وترسيخ القيم الإيجابية لديهم.

وذكرت أن الهيئة تحرص على تنوع البرامج والأنشطة المقدمة للأبناء، بما يحقق التوازن بين الجوانب التعليمية والثقافية والترفيهية، ويهيئ لهم بيئة محفزة تسهم في تنمية شخصياتهم وتعزيز ثقتهم بأنفسهم، إلى جانب ترسيخ قيم المبادرة والعمل الجماعي وتحمل المسؤولية.

وأضافت أن هذه البرامج

القرار يستند إلى القوانين المنظمة للتعليم الخاص وتقارير الإدارة العامة

وزير التربية يصدر قراراً بإلغاء الترخيص التعليمي للمدرسة الإيرانية الخاصة وإغلاقها

إيقاف قبول طلبة جدد بالمدرسة اعتباراً من العام الدراسي المقبل



م.سيد جلال الطبطبائي

على تقارير الإدارة العامة للتعليم الخاص وما تقتضيه المصلحة العامة.

وأوضحت أن القرار نص على إنهاء العمل بقرار تجديد الترخيص التعليمي

الصادر للمدرسة وإغلاقها، مع تكليف الإدارة العامة للتعليم الخاص اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ القرار، بما يشمل التنبيه على المدرسة بإيقاف قبول طلبة جدد اعتباراً من العام الدراسي 2026/2027، وإخطار أولياء أمور الطلبة المقيدين فيها لاتخاذ الإجراءات اللازمة لنقل أبنائهم إلى مدارس أخرى قبل بدء العام الدراسي 2026/2027، بما يضمن استقرارهم التعليمي وعدم تأثر مسيرتهم الدراسية.

وأضافت الوزارة أن القرار يأتي كذلك في إطار تطبيق أحكام القوانين

آلاء خليفة

أصدر وزير التربية م.سيد جلال الطبطبائي قراراً وزارياً بإلغاء الترخيص التعليمي الممنوح للمدرسة الإيرانية الخاصة في دولة الكويت وإغلاقها.

وقالت وزارة التربية في بيان صحفي إن القرار يأتي في إطار مسؤوليتها القانونية والتنظيمية، وحرصها على حماية المصلحة العامة وضمان التزام المؤسسات التعليمية بالأنظمة واللوائح النافذة، واستناداً إلى أحكام القوانين والقرارات المنظمة للتعليم الخاص، وبعيد الاطلاع

أكد أن جميع تخصصات الكلية تتيح للخريجين إكمال دراستهم العليا

عميد «الدراسات التجارية»: طرح تخصص «التمويل والتقييم العقاري» العام الدراسي المقبل



د.فهد الأحمد

الكلية شهدت تحديث وتطوير عدد كبير من البرامج الدراسية، التي جرى تصميمها بناء على متطلبات سوق العمل والقدرة الاستيعابية للأقسام العلمية، بما يسهم

في إعداد كوادر وطنية مؤهلة تلبي احتياجات مختلف القطاعات.

وأضاف أن قسم الإدارة يطرح عدداً من التخصصات التي تحظى بإقبال الطلبة، من بينها تخصص الإدارة اللوجستية، إلى جانب تخصصي الإدارة المالية والتسويق، وغيرها من البرامج التي تواكب التطورات المهنية.

وأشار إلى أن قسم التأمين والبنوك سيقدم خلال العام الدراسي المقبل تخصص «التمويل والتقييم العقاري»، مؤكداً أن استحداث هذا البرنامج يأتي في إطار مواصلة الكلية تحديث

عبدالله الراكان

أكد عميد كلية الدراسات التجارية في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب د.فهد الأحمد، أن الكلية تواصل تطوير برامجها الأكاديمية بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل، معلناً طرح تخصص جديد بعنوان «التمويل والتقييم العقاري» اعتباراً من العام الدراسي المقبل، إلى جانب إتاحة الفرصة لخريجي الكلية لاستكمال دراستهم الأكاديمية بعد مرحلة البكالوريوس وفق الضوابط المعتمدة.

وأوضح الأحمد أن

تجسد السعي المتواصل لتحويل الشراكة الإستراتيجية إلى واقع تنفيذي ملموس

الاتفاقيات بين الكويت والصين.. مرحلة جديدة من التعاون التنموي الشامل وبوتيرة متسارعة



أعضاء اللجنة الوزارية إلى متابعة الأولويات الاستراتيجية في تنفيذ المشروعات التنموية بما يدعم مسيرة تعزيز علاقات البلاد مع مختلف دول العالم. كما شدد سمو رئيس مجلس الوزراء على أهمية الاستقرار في العمل المشترك لتذليل جميع المعوقات وفقاً للاستراتيجيات والأساليب والطرق الواضحة لتنفيذ الخطط المتفق عليها مسبقاً. وأكدت الحكومة الكويتية في أكثر من مناسبة التزامها بالارتقاء بالشراكات الاستراتيجية الطموحة التي تجمع بين الكويت والدول الشقيقة والصديقة عبر التعاون الواسع في العديد من المجالات التنموية بما في ذلك توسيع قاعدة المشروعات الكبرى الحالية والمستقبلية.

يذكر أن المباحثات الرسمية التي عقدت في مدينة هانغتشو الصينية في 22 سبتمبر 2023 بين صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد، حين كان ولياً للعهد والرئيس الصيني شي جين بينغ توجت بتوقيع سبع مذكرات تفاهم رئيسية لتعزيز الشراكة الاستراتيجية وتنفيذها شركات كبرى بين البلدين وميناء مبارك الكبير والطاقة المتجددة وبنية الصرف الصحي والمناطق الحرة والاقتصاد والبيئة.

ميناء مبارك الكبير حيث جرت مباشرة أعمال تنفيذ العقد في 16 مارس 2025. وكان مجلس الوزراء قد شكل في فبراير من العام 2024 لجنة متابعة الاتفاقيات ومذكرات التفاهم المبرمة مع الصين حيث عقدت عشرات الاجتماعات الرامية إلى الانتقال بالاتفاقيات الموقعة إلى حيز التنفيذ الفعلي. وأسهمت جهود اللجنة منذ تشكيلها في تسريع وتيرة التنسيق والتشاور مع الجانب الصيني وتكثيف الزيارات الفنية إلى جانب تذليل العقبات أمام المشروعات ووضع الخطط والأولويات ودعم الوزارات والأجهزة الحكومية المعنية بتنفيذ مذكرات التفاهم. كما ركزت سلسلة الاجتماعات المتابعة المشاريع التنموية الكبرى في البلاد على أهمية الاستقرار في التقييم المناسب والمراجعات القانونية والفنية للمشروعات كافة. وتعدّ اللجنة بمتابعة كافة تفاصيل تقارير ومستجدات الجهات الحكومية المعنية بإجراءات تنفيذ المشروعات التنموية علاوة على تحريك عجلة التعاون الاقتصادي والاستثماري المشترك مع عدة حكومات. ووجه سمو الشيخ أحمد عبدالله رئيس مجلس الوزراء في أكثر من مناسبة

ودخل مشروع القانون حيز التنفيذ من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية (الكويت اليوم) في يناير 2025 حيث حدد محتويات التعاون المتفق عليها بين الطرفين وجهات التنفيذ للمذكرة من الجانبين فضلاً عن النص على إنشاء مجموعة عمل مشتركة وتنظيم زيارات متبادلة وتبادل التوصيات ذات الصلة بالمشروع. وفي منتصف فبراير العام الماضي وقعت وزيرة الأشغال العامة د. نورة المشعان عقد خدمات دراسة وتصميم وتقديم خدمات ما قبل التنفيذ لاستكمال مشروع

للبناء والمواصلات المحدودة التابعة لوزارة النقل الصينية تأسيساً على قرار مجلس الوزراء الكويتي في يناير 2025 باعتماد وقبول الترخيص المقدم من الحكومة الصينية لإتمام التعاقد المباشر مع الشركة الصينية لتنفيذ وإدارة وتشغيل المشروع بكل مراحله. وقد مهد مجلس الوزراء لقرار ترشيح الشركة الصينية باعتماد مشروع مرسوم بقانون بشأن مذكرة التفاهم بين حكومي الكويت والصين المتعلقة بالبناء والبروتوكول الملحق بها وذلك في ديسمبر العام 2024.

ومذكرات التفاهم الموقعة بين حكومي الكويت والصين. وبشكل المشروع صرحاً اقتصادياً ومركزاً خدمياً ولوجستياً يسهم في تطوير البنية التحتية للطاقة التشغيلية والقدرة الاستيعابية لشبكة الموانئ الوطنية ورفع كفاءة التشغيل وفق أحدث المعايير العالمية فضلاً عن ربط الميناء بشبكات التجارة والنقل البحري الإقليمية والدولية. وقد وضع الطرفان أولى خطوات العمل لميناء مبارك الكبير من خلال التعاون مع الشركة الصينية الحكومية

وتعكس الاجتماعات الثنائية بين الجانبين التوافق المشترك على توسيع آفاق العلاقات الثنائية خلال المرحلة المقبلة لاسيما فيما يتعلق بدعم استراتيجيات الكويت بشأن التنمية الاقتصادية وتوفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات المباشرة. ومثل توقيع عقد الهندسة والتوريدات والبناء لاستكمال تنفيذ مشروع ميناء مبارك الكبير في ديسمبر العام الماضي خطوة بارزة ضمن المسار التنموي لدولة الكويت وبأكورة التعاون البناء والترجمة العملية للاتفاقيات

التحتية وتعزيز الاستدامة البيئية علاوة على رفع كفاءة منظومة معالجة مياه الصرف الصحي بما يواكب النمو العمراني في البلاد ويدعم تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة ورؤية دولة الكويت المستقبلية. وفي إطار هذا المسار التنموي المتسارع وقعت حكومتا الكويت والصين في مارس العام الماضي الاتفاقية الإطارية للترتيبات الفنية التي تتضمن التفاصيل الفنية كافة للتعاون المشترك في مجال الطاقة المتجددة في ضوء التوجهات السامية من القيادة السياسية العليا في البلاد بتسريع ونيرة تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى مع بكين.

وجرت مراسم التوقيع في المقر الرئيسي للهيئة الوطنية الحكومية للطاقة في بكين تتويجا لمفاوضات مكثفة استمرت نحو ستة أشهر لوضع خريطة طريق عملية تسرع مشروعات الطاقة المتجددة للمنطقتين الثالثة والرابعة للشاقي ومشروع العبدلية. وقد تلاقحت أرائتا الكويت والصين على الدفع بقوة نحو تسريع إدخال تلك الاتفاقيات محل التنفيذ حيث عكست مواقف البلدين عزماً واسخاً على الارتقاء بمستوى التعاون الثنائي وتكثيف الاجتماعات الهادفة إلى تذليل العقبات وتسريع ونيرة التنفيذ.

كونا: تواصل الكويت المضي قدماً نحو تحويل الشراكة الاستراتيجية مع جمهورية الصين الشعبية التي دشنتها الاتفاقيات السبع الموقعة في 22 سبتمبر العام 2023 إلى واقع تنفيذي ملموس مكرسة مرحلة جديدة من التعاون التنموي الثنائي الشامل لتنفيذ مشروعات حيوية في البلاد. وبعد مشروع محطة تنقية كبد الشمالية الذي شهدت الكويت الأسبوع الماضي حفل توقيع عقد إنشائه وتشغيله ثاني الاتفاقيات التي تدخل حيز التنفيذ ضمن المشاريع المنبثقة عن مذكرات التفاهم بين البلدين الصديقين. وتأتي هذه التطورات استكمالاً لمسار تنموي بدأ ينعكس ميدانياً في قطاعات استراتيجية متعددة شملت مذكرات التفاهم التي وقعها صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد حين كان ولياً للعهد خلال زيارة سموه إلى الصين في سبتمبر 2023 مع الرئيس شي جين بينغ وفي مقدمتها الطاقة والإسكان والبيئة والمناطق الحرة إلى جانب مشروع ميناء مبارك الكبير الاستراتيجي. ويعتبر مشروع محطة تنقية كبد الشمالية الخطوة التنفيذية الأحدث ضمن سلسلة من الخطوات المتسارعة التي تهدف إلى الارتقاء بجودة البنية